https://www.linguist.ma
ISSN: 2665-7406 E-ISSN: 2737-8586

السياسات اللغوية في التعليم وإعادة صياغة الهوية الوطنية في دولة قطر:

دراسة سوسيولسانية

د. إيمان مصطفوي، جامعة قطر
eimanmust@qu.edu.qa
د. هديل الخطيب، جامعة قطر
hadeela@qu.edu.qa

الملخص:

تسعى دولة قطر لتحقيق التنوع الاقتصادي وأيضًا النمو في القطاعات غير النفطية حيث يجري العمل على تحويل اقتصاد الدولة إلى اقتصاد قائم على المعرفة." شكلت الكلمات الآنفة والمستقطعة من رؤية قطر 2030 تاريخ قطر الحديث، وأفضت إلى جُملة من الإصلاحات والتحولات البنيوية في الأنظمة الاقتصادية والتعليمية والاجتماعية في الدولة خلال العقدين الماضيين. ولعل من أبرز هذه التحولات كان قرار اعتماد اللغة الإنجليزية لغة للتعليم في المؤسسات التربوية الحكومية في عام 2002، ثم الرجوع عن هذا القرار بالعودة إلى استخدام اللغة العربية في التعليم بدءًا من عام 2012. وعليه، تهدف هذه الدراسة إلى تقديم بحث سوسيوسياسي، يُفضي إلى فحص وتحليل ارتباط السياسات اللغوية في التعليم، والذي شهدته المؤسسات التربوية الحكومية في قطر، بمساع حكومية لإعادة صياغة الهوية الوطنية، لتلائم أطروحات الانفتاح الثقافي والتميز الاقليمي وبناء اقتصاد معرفي. تقدم هذه الدراسة إطاراً نظرياً يسعى لفهم التحولات اللغوية في قطر ورصد علاقتها بإعادة صياغة الهوية الوطنية في ضوء ثلاثة مفاهيم رئيسية ذات صلة، هي: مفهوم فكرتي التماثل والتمايز بالإضافة لفكرة التباعد (*Suleiman 2013*) ومفهوم تشكيل وعي جمعي جديد من خلال التعليم (*Bourdieu 1991*)، ومفهوم صناعة "المواطنة المرنة" (*Kanna 2011*). تهدف الدراسة بشكل عام إلى تسليط الضوء على خطورة دور اللغة في التعليم وبالتالي في بُنية الهوية الوطنية. وتستعين في سبيل ذلك بنتائج مسح الهوية الوطنية الذي أجراه معهد البحوث الاقتصادية والاجتماعية في جامعة قطر (SESRI 2018). تدعو الدراسة لضرورة أن يستند التخطيط اللغوي في التعليم إلى دراسات مستفيضة وإجراءات منضبطة، منبثقة من علوم السياسات والتخطيط اللغوي وأدواتها، وذلك تحقيقا للأهداف المرجوة.

الكلمات المفتاحية:

اللغة والهوية، التعليم والهوية، اللغة والتعليم، التخطيط اللغوي.

https://www.linguist.ma
ISSN: 2665-7406 E-ISSN: 2737-8586

Language Policies in Education and Reconstruction of National Identity in Qatar: a Sociolinguistic Study

Dr. Eiman M. Mustafawi, Qatar Universty
eimanmust@qu.edu.qa
Dr. Hadeel Alkhateeb, Qatar Universty
hadeela@qu.edu.qa

Abstract:

The State of Qatar seeks to achieve economic diversification and growth in non-oil sectors where efforts are directed towards transforming the state's economy into a knowledge-based economy." These words from Qatar Vision 2030 have shaped the history of Qatar, and have led to a set of structural transformations in economic, educational and social systems in Qatar during the past two decades.

Among the most significant transformations was adopting the English language as a language of instruction in government educational institutions in 2002, then the reverting to the use of Arabic in education starting from 2012. This study aims to present a sociopolitical examination and analysis of the relationship between language policies in education in Qatar, and government endeavors to reconstruct the national identity, to accommodate theses of cultural openness, regional distinction, and building of a knowledge economy. This study provides a theoretical framework for understanding language policy changes in Qatar in light of their relationship to efforts towards reconstructing the national identity making use of three main approaches: the processes of identification, differentiation, and distanciation (Suleiman 2013), the concept of constructing a new collective consciousness through education (1991 Bourdieu), and the concept of flexible citizenship (2011 Kanna). We hope to highlight the significance of the role of language in education and consequently in the construction of national identity. The study calls for language planning in education be based on extensive research and systematic procedures, emerging from language policy and planning frameworks and tools, in order to achieve the desired goals.

Keywords:

Language and identity; Education and identity; Language and education; Language policies and planning.

https://www.linguist.ma
ISSN: 2665-7406 E-ISSN: 2737-8586

مقارنةً بتحولات خمسة عقود مضت، هي عُمر دولة قطر المستقلة، لا جدل في أنّ راهن المشهد القطري اليوم يتّسِم بخصوصية تُميزه عما سبق من عقود؛ فقد سلكت دولة قطر الحديثة طريق التنمية في الألفيةِ الثالثة، متكئة في ذلك على العولمة بمضامينها الاقتصادية والسياسية، جاعلة منها أحد المحدِّدات الأساس للهوية الوطنية القطرية، كما أشارت سيدة قطر الأولى، الشيخة موزا بنت ناصر المسند: "**في قطر، نأمل أن نُلهم مواطنينا الثقة بأنفُسِهم، نحن نتصور أن كل قطري سوف يعتبر نفسه مواطنا قطريا ومواطنا عالميا**" (الشيخة موزا المسند، خطاب التعليم ضرورة لمجتمع عادل، 18 مارس 2005).

ولعل أبرز ما ارتبط بهذا التوجه كان قرار اعتماد اللغة الإنجليزية لغة للتعليم في المؤسسات التعليمية الحكومية في عام 2002. وكانت حجة التحول اللغوي حينئذٍ مُستندة إلى أن كسب رهان الحداثة والانفتاح الاقتصادي في المجتمع القطري مرتبط بجودة التعليم، وأن الأخيرة مرتبطة بالمصادر والكتب الحديثة التي تتوفر باللغة الإنجليزية في أغلب الأحيان. وعليه، وفي سبيل بناء اقتصاد "قائم على المعرفة"، استُعين بخبرات دول الشمال المتقدم والناطقة بالإنجليزية لمراجعة النظام التعليمي القطري، والذي وُصف آنذاك بأنه "جامد، عفا عليه الزمن، وغير قابل للإصلاح" *(Rand, 2004, p.15)*، وتقديم البدائل التي من شأنها مواكبة الخطط الطموحة للقيادة القطرية. وعليه، شرعت الدولة في الإصلاح التعليمي الذي كان أحد ركائزه اعتماد اللغة الإنجليزية لغة للتعليم في المدارس والجامعات الحكومية.

بيد أنه في بداية عام 2012، وبترحيب شعبي متزايد، تراجعت الدولة عن اعتماد الإنجليزية لغة للتعليم، وعادت إلى اللغة العربية بقرار

https://www.linguist.ma
ISSN: 2665-7406 E-ISSN: 2737-8586

صادر عن المجلس الأعلى للتعليم (أعلى جهة مختصة بشؤونِ التعليم في ذلك الوقت)، وذلك بناء على النتائج غير المشجعة التي كشفت عنها تقارير ودراسات حكومية. فقد تبين من خلال دراسة صدرت عام 2008 عن هيئة التقييم التابعة للمجلس الأعلى للتعليم، أن نسبة الطلاب الذين حققوا معايير اللغة العربية في المدارس الحكومية، وتمكنوا من إجادة اللغة العربية، تراوحت بين 1٪ إلى 13٪ من إجمالي عدد الطلاب، كما لم يحقق المعايير أكثر من 20٪ من الطلاب في المواد الأساسية الأخرى -الرياضيات والعلوم واللغة الإنجليزية- *(Mustafawi & Shaaban2019)*. وركز تقرير التنمية البشرية الثالث لدولة قطر (2012) على أن "قطر دفعت باستثمارات كبيرة في التعليم، ومن أجل هذا يحظى القطريون بفرص تعليمية متعددة، غير أن الأداء التعليمي لا يتقدم بخطى تعكس حجم الاستثمار الحكومي، على الرغم من جُملة الإصلاحات التي استمرت لعقد من الزمن" (جريدة الوطن القطرية، الأحد 15 مايو 2011/ العدد 5733). وتكمن المشكلة وفقًا لخطة قطر الخمسية (2011) في تراجع أعداد القطريين الملتحقين بالتعليمِ العالي بشكل ملحوظ. وقد ركزَ التقرير على تدني مستويات التحاق القطريين من الذكور بالتعليم العالي، وعزا ذلك إلى فجوة بين المهارات المكتسبة في التعليم الثانوي ومتطلبات التعليم الجامعي بما فيها المتطلبات اللغوية. ويُشير التقرير ذاته إلى أن العديد من الطلاب القطريين رغِبوا عن التعليم العالي بسبب عائق اللغة الإنجليزية؛ لغة التعليم آنذاك. وتفاعلت الصحافة القطرية مع نتائج مثل هذه الدراسات والتقارير الحكومية، وتبنت موقفا سلبيًّا من القائمين على التعليم وسياساته في البلاد. فعلى سبيل المثال، نُشر مقال بعنوان "هل نحن أجانب يا سعد؟"[1]، هاجم فيه رئيس تحرير جريدة الوطن القطرية وزيرَ التعليم والتعليم العالي في ذلك الوقت، ودعا فيه إلى ضرورة إعادة النظر في السياسة اللغوية في التعليم في البلاد.

ولعل السؤال الرئيس للمقال الآنف ذكره: "هل نحن أجانب يا سعد"، هو نفسه لسان حال العديد من القطريين آنذاك من جراء التسويق الحكومي للغة الإنجليزية باعتبارها لغة للتعليم والحداثة والعصرنة. وفي ضوء هذا، تسعى الدراسة الحالية إلى تقديم بحث سوسيولساني، يُفضي إلى فحص ارتباط التخطيط

https://www.linguist.ma
ISSN: 2665-7406 E-ISSN: 2737-8586

اللغوي في التعليم وتحليله، والذي شهدته المؤسسات التعليمية الحكومية في قطر، بمساع حكومية لإعادة صياغة الهوية الوطنية، لتلائم أطروحات الانفتاح الثقافي والتميز الإقليمي وبناء اقتصاد معرفي. وبطبيعة الحال، شمل مشروع إعادة صياغة الهوية الوطنية والوعي الجمعي في قطر أبعاداً أخرى غير لغوية. فللتاريخ ومنظور قراءته مثلًا، دور كبير في صياغة الوعي الجمعي. حيث يعتبر غرو(*Grew 1986, p35*) كما ورد في سليمان (*Suleiman 2003*) أن الهوية الوطنية نتاج عملية "تأسيس/ إنشاء" سواء من الناحية الفكرية أو من الناحية التاريخية؛ إذ تصاغ هذه الهوية من خلال قراءة معينة للتاريخ. ويؤكد على الدور الأساس للنخبة في تشكيل القاعدة الأيديولوجية لهذه الهوية وفي تسويقها لتحقيق حراك شعبي سياسي شامل عند الحاجة. في 21 يونيو 2007، قام ولي العهد (آنذاك) الشيخ تميم بن حمد آل ثاني بإصدار مرسوم يقضي باعتبار يوم 18 ديسمبر من كل عام يوما وطنيا وعطلة رسمية لدولة قطر، وذلك بناء على كون ذلك اليوم من سنة 1878 التاريخ الذي توحدت فيه القبائل القطرية تحت قيادة الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني الذي صار يعرف لاحقاً "بالمؤسس". وبذلك تبنت قطر واقعة تاريخية محددة (من بين وقائع أخرى كان يمكن اختيارها)، ووُظفت لتحقيق عمق تاريخي للهوية المبتغاة بالإضافة إلى دلالات أخرى لا يتسع المجال لذكرها.

تتكون هذه الدراسة من أربعة أقسام رئيسة. نقدم في القسم الأول منها إطارًا نظريًّا يسعى إلى فهم التحولات اللغوية في قطر ورصد علاقتها بإعادة صياغة الهوية الوطنية في ضوء ثلاثة مفاهيم رئيسة ذات صلة، هي: مفهوم فكرتي "التماثل" و"التمايز" بالإضافة إلى فكرة "التباعد" (*Suleiman, 2013*) ومفهوم تشكيل وعي جمعي جديد من خلال التعليم (*Bourdieu, 1991*)، ومفهوم صناعة "المواطنة المرنة" (*Kanna, 2011*). يتناول المفهوم الأول المساعي الرامية إلى بناء هوية وطنية تتسم بسمات محددة تجعلها تقترب من بعض الأوطان أو الأمم بينما تبتعد عن أخرى. أما المفهوم الثاني فيركز على دور التعليم والنظام المدرسي في أدلجة وإعادة تشكيل وبناء هوية وطنية تلائم استراتيجيات عُليا قد تكون غير ظاهرة لعموم المجتمع. أما المفهوم الثالث والأخير فيُعبر عن رؤى بعض الحكومات الخليجية في المزج بين أطروحات تعزيز الأصالة الثقافية الخليجية وأجندات "نيوليبرالية" تسعى إلى بناء اقتصادات منفتحة عالميًا، مما يدفع باتجاه إعادة صياغة هوية شعوب المنطقة بما يتماشى مع هذه الرؤى. أما في الجزء الثاني،

https://www.linguist.ma
ISSN: 2665-7406 E-ISSN: 2737-8586

فنتفحص تأثير التخطيط اللغوي في التعليم في إعادة صياغة الهوية الوطنية للفرد القطري بمعطيات أيديولوجية مغايرة للفترة السابقة. ونستعين في سبيل ذلك بنتائج مسح الهوية الوطنية الذي أجراه معهد البحوث الاقتصادية والاجتماعية في جامعة قطر (*SESRI, 2018*). وفي الجزء الثالث، نسلط الضوء على تجربة سنغافورة في بناء الدولة وتأسيسها والتي نجادل أنها جديرة بالتأمل نظرًا إلى وجود أوجه تشابه بين كثير من معطياتها والحالة القطرية. ولذا فإننا ندعو إلى الاستفادة من الدروس التي يمكن استخلاصها حول دور المنظومة التعليمية في إعادة تشكيل الفرد/ المواطن. أما في الجزء الرابع والأخير، فنخلص إلى خطورة دور اللغة في التعليم وبالتالي في بنية الهوية الوطنية. وعليه ندعو إلى ضرورة استناد التخطيط اللغوي في التعليم إلى دراسات مستفيضة وإجراءات منضبطة، منبثقة من علوم السياسات اللغوية وأدواتها، وذلك تحقيقا للأهداف المرجوة.

2. الإطار النظري وتعريف المفاهيم

قبل الخوض في موضوع البحث يلزمنا عرض مجموعة من المصطلحات والمفاهيم النظرية التي نسعى من خلال استحضارها إلى فهم التحولات اللغوية في قطر ورصد علاقتها بإعادة صياغة الهوية الوطنية بناء على أسس أيديولوجية مغايرة للعقود السابقة. ونبدأ بتحديد المقصود بالسياسات اللغوية والتخطيط اللغوي والفرق بينهما.

فالسياسة اللغوية، باختصار، عبارة عن وجهة نظر حكومة أو مؤسسة تجاه لغة معينة أو أكثر من لغة، مدفوعة بموقف أيديولوجي. وقد تكون السياسة اللغوية معلنة، تُسن من أجلها القوانين وتَنص عليها الدساتير، أو غير معلنة *(Spolsky, 2004)* يتم تحقيق مآربها عن طريق القيام بإجراءات غير مباشرة وأحيانا بعدم القيام بأي شيء وذلك إن كان الوضع اللغوي يسير في الاتجاه المطلوب بفعل قوى أخرى. أما التخطيط اللغوي فهو عبارة عن الإجراءات التي تُتخذ لوضع السياسة اللغوية المتبناة قيد التنفيذ. وفي أحيان كثيرة يستخدم أحد المصطلحين لأداء معنىً يشمل التعريفين. وفيما يلي نستعرض بشيء من التفصيل المفاهيم النظرية ذات الصلة.

https://www.linguist.ma
ISSN: 2665-7406 E-ISSN: 2737-8586

- **الهوية الوطنية**

تُعد مفاهيم مثل "الأمة" و"القومية" والمصطلحات المشتقة منها والدالة عليها مثل "الهوية الوطنية" و"الوعي الوطني"، من المفاهيم البينية التي اشترك في تفسيرها والنقاش حولها كلٌ من علماء السياسة والاجتماع والإنسانيات والتاريخ. ولعل هذا ما جعل من تعريف مثل هذه المفاهيم أمرًا ليس باليسير. نُدرج فيما يلي بعض تفسيرات علماء الحقول الإنسانية والاجتماعية لمفهوم "الأمة"، والإشكاليات التي ارتبطت بمثل هذه التفسيرات.

يُشير سليمان (*Suleiman**2003***) إلى أن هناك مسلكين معروفين لتعريف "الأمة". أولهما "موضوعي" وثانيهما "ذاتي" (*Objective and Subjective definitions*). ترتكز التعريفات في المسلك الأول، على مجموعة من "الخصائص" أو "المعايير" التي تُشكل "الأمة" ومنها: الدولة، وسيادة الأرض، واللغة والثقافة المشتركة... وقد يُضاف معيار "الدين" إلى هذه الخصائص في بعض الأحيان. ولعل أشهر التعريفات "الموضوعية" للأمة، والتي مازال صداها يتجدد اليوم عند الحديث عن الهوية الوطنية، هو ما جاء به علماء الألفية الثانية في الحقول الإنسانية والاجتماعية. عرف ستالن (*Stalin 1994, p. 20*) على سبيل المثال، الأمة بأنها: "مجموعة من الناس مُستقرة تاريخيًّا، تشترك في اللغة والأرض والاقتصاد، كما تمتاز بتركيب نفسي يُميزها عن سواها ويُسهم في تكوين ثقافة مُشتركة فيما بينها". وشدد ستلان على أنه: "فقط بحضور كل هذه الخصائص مجتمعة، سيكون لدينا أمة" (م. ن، ص21). وقدم سميث (*Smith*) (1991) أيضًا تعريفا "موضوعيا" للأمة ركز فيه على اجتماع بعض المعايير مثل وجود وطن تاريخي ورواية تاريخية ورموز ثقافية مشتركة، بالإضافة إلى وجود نظام قانوني يساوي بين جميع منتسبي هذه الهوية في الحقوق والواجبات، ونظام اقتصادي يُمَكّن منتسبيه من حرية الانتقال ضمن الحدود الجغرافية لهذه الهوية. وبالمثل قدم كلٌ من كريجسي وفليمسكي *Krejci & Velimsky* تعريفًا "موضوعيًا" للأمة، بيد أنه أقل تشددًا من تعريفَي ستلان وسميث ويُجيز احتجاب بعض هذه "المعايير" أو "الخصائص". يمكن، وفقاً لهما، الاستعاضة بغياب أحد "المعايير" المحددة للأمة بمفهوم

https://www.linguist.ma
ISSN: 2665-7406 E-ISSN: 2737-8586

"الوعي الوطني" كما هو موضح في التعريف التالي: "هناك خمسة عوامل تُسهم في تعريف مجموعة من الناس على أنها أمة. هذه العوامل هي: السيادة على أرض، ووجود الدولة، واللغة المشتركة، والثقافة المشتركة، والتاريخ. وتكون الأمة ناتجة عن حضور كلٍ من هذه العوامل. غير أنه وفي بعض الأحيان قد تغيب بعض هذه العوامل، ومع هذا تشعر مجموعة من الناس أنها أمة... وفي مثل هذه الحالة يُعوّض "الوعي الوطني" النقص الحاصل في العوامل الأخرى" *(1981, p. 73)*. بيد أن مثل هذه التعريفات "الموضوعية" لمفهوم الأمة، أخفقت في التعبير عن مدى تعقيد انتماء الفرد إلى مجموعة معينة والذي قد ينجم عن تأثير مجموعة من العوامل العاطفية كما أشار هوبسباون (*Hobsbawm*) (1999). وخير مثال على ذلك حملة *We Are Qatar* أو "نحن قطر" التي أطلقها المقيمون في قطر من مختلف الأثنيات والأديان واللغات والثقافات إبان بدء الحصار المفروض على الدولة من دول الجوار منذ الخامس من يونيو لعام 2017. وهي الحملة التي عبر المقيمون من خلالها عن انتمائهم للنسيج القطري، وعن وحدة المجتمع وعن استعدادهم لحماية مكتسباته.

ولا يمكن بأي حال من الأحوال تفسير مثل هذا الانتماء نظرياً من خلال أي من التعريفات "الموضوعية" للأمة. نلجأ هنا إلى الأدب لضرب مثال على ذلك، وبالأخص لرواية "الموريسكي" لحسن أوريد، وذلك لتبيان مدى إشكال مفهوم الانتماء عند الأفراد وصعوبة حصره في مجموعة من "العوامل" أو "المعايير" كما تفترض تعاريف الأمة "الموضوعية". تقصُ هذه الرواية قصة الموريسكيين المسلمين الذين بقوا في إسبانيا تحت الحكم المسيحي بعد زوال المملكة الإسلامية، والذين خُيروا بين اعتناق المسيحية أو ترك إسبانيا في القرن الرابع عشر. تعرض الموريسكيون لمحنة من أشد المحن دموية في التاريخ الإنساني، ولم يكونوا سيئين في نظر الكنيسة الكاثوليكية الإسبانية فحسب؛ بل كانوا أيضاً سيئين في نظر عموم المسلمين. يقول أحد أبطال الرواية، المسلم الموريسكي رودريغو: "أنا مسلم ليس لي خيار آخر، رغم أنني لم أصلّ قط ولا أصوم رمضان، عشت دائمًا على شاكلة القشتاليين، أحب الخمر ولحم الخنزير، وفجأة أعلنوا بأنني مسلم، لكي يطردونني من دياري." كلمات رودريغو توضح كيف أن التعريفات "الموضوعية" لمفهوم الأمة تميل إلى غض الطرف عن نظرة الأفراد لذواتهم ولانتماءاتهم إلى مجتمع معين، مختزلةً بذلك الهوية الوطنية في مجموعة من "المعايير".

https://www.linguist.ma
ISSN: 2665-7406 E-ISSN: 2737-8586

أما ثاني المسلكين في تعريف الأمة، كما جادل سليمان *Suleiman* (2003)، فهو يرتكز على عناصر "ذاتية" قد تُسهم في تشكيل الأمم، مثل "الإرادة". نضرب على هذا مثالاً خطاب الرئيس الفلسطيني محمود عباس أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 23 سبتمبر 2011 والذي طالب من خلاله بقيام دولة فلسطينية مستقلة. جادل عباس: "إن شعبي يريد ممارسة حقه في التمتع بوقائع حياة عادية كغيره من أبناء البشر، وهو يؤمن بما قاله الشاعر محمود درويش: واقفون هنا، دائمون هنا، خالدون هنا ولنا هدف واحد، أن نكون وسنكون". مزج عباس في كلماته الآنفة بين "الإرادة" و"الإيمان" و"الرغبة" في الوجود أو الكينونية للتأكيد على الحق الفلسطيني في تشكيل دولة وبناء أمة. بيد أنه يُعاب على مثل هذا التوجه "الذاتي" في تعريف الأمة، كما أشار سليمان *Suleiman (2003)* إلى أن "الإرادة" و"الإيمان" و"الرغبة" ليست كافية لتشكيل هوية جامعة ووطنية وبنائها، ويلزم الأمر تحقيق مبدأ تقرير المصير والسيادة على الأرض أولاً. وجدير بالإشارة في هذا الموضع القضية الكردية. يتراوح عدد الكرد ما بين 20 إلى 30 مليونًا، موزعين على بلدان كثيرة مثل: إيران والعراق وسوريا والأردن وتركيا، واجتمع معظمهم على المطالبة بـ "وطن تاريخي" لهم، فناضلوا في سبيل ذلك عشرات السنين. إلا أن مطالبهم هذه، غالبًا ما يُعاب عليها انتماء الأكراد إلى ديانات مختلفة (الإسلام، واليزيدية/ الإزيدية، والآشورية واليهودية) وفقدانهم في كثير من الأحيان للغتهم الكردية؛ إذ اضطروا إلى استعمال لغة الأوطان التي قطنوها، وأنهم شعب بلا دولة تُنظم تطلعاتهم السياسية وواقعهم الاجتماعي كما أشار غونتر *(Gunter) (2004).*

وبناءً على الإشكاليات التي أحاطت كلا المسلكين في تعريف "الأمة" والمفاهيم الدالة عليها، خلص البعض إلى أنه "لا يمكن تعريف الأمة تعريفًا نظريًّا" *(Edwards, (1988), p. 14)*. ويبدو أن هذا الإخفاق النظري في تقديم تعريف للأمة، دفع الباحثين في الألفية الثالثة كما بين سليمان *Suleiman (2003)* إلى التركيز على "عوامل الاختلاف بدلًا من عوامل الاندماج"؛ أي تحديد الخصائص التي تختلف فيها مجموعة بشرية عن المجموعات الأخرى، وإلى اعتبار أن مفهوم الهوية الوطنية، كما جادل فوداك وآخرون *Wodak et al* "لا يدل أبدًا على ثابت؛ بل هو متغير ومُتقلب ومتحول" *(2002, p.11)*. ويتفق مع هذا معلوف *(2011, p24)*، في كتابه "الهويات القاتلة"؛

https://www.linguist.ma
ISSN: 2665-7406 E-ISSN: 2737-8586

إذ يُجادل: "الهوية الوطنية ليست ثابتة؛ بل هي تتحول مع الوقت وتُحدث في السلوك البشري تغييرات عميقة". يُسهم في هذا التغيير المستمر والتبديل قوتان هما: الدولة وأجهزتها من جهة، والأفراد وتجاربهم الذاتية من جهة أخرى *(Alkhateeb, 2015)*. فالهوية الوطنية ما هي إلا صناعة ناجمة عن علاقة ثنائية ديناميكية متغيرة ومتحولة بين قوة مُنظِّمة (الدولة) وقوة مُشَكِلة (تجارب الأفراد الذاتية). فما تُلزمه وتفرضه الدولة من أجندات سياسية أو ثقافية أو اقتصادية، من خلال أجهزتها كالتعليم والإعلام وسوق العمل، غالبًا ما يؤثر في تجارب الفرد الذاتية وممارساته المجتمعية وتدفعه نحو التغيّر والتبدّل بطريقة لا شعورية لموافقة هذه الأجندات وللتعايش المجتمعي معها. فيتولد لدى الأفراد منطق مشترك أو مسلك عقلي واحد *(Common sense)* لتقييم الأمور. وبمعنى أكثر دقة، تتولد الهوية الوطنية من تفاعل كلٍ من:

1. الدولة وأجهزتها، كقوة مُنظِّمة، في رسم سياسات اقتصادية واجتماعية تصبو إلى صياغة هوية مُبتغاة؛
2. تجارب الفرد وخبراته، كقوة مُشكِّلة، والتي استُضمرت عن طريق التنشئة الاجتماعية.

ويمكن تمثيل هذه العلاقة الديناميكية بين القوتين اللتين تُسهمان في تشكيل الهوية الوطنية: الدولة باعتبارها قوة مُنظِّمة وتجارب الأفراد الذاتية باعتبارها قوة مُشكِّلة بالرسم الموضح أدناه.

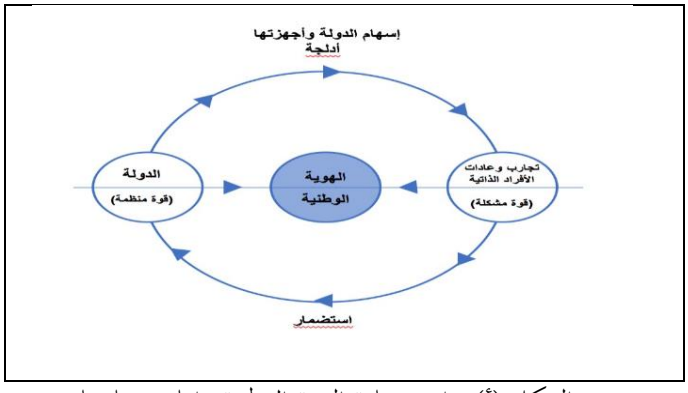

الشكل (أ): دائرة صياغة الهوية الوطنية وإعادة صياغتها

https://www.linguist.ma
ISSN: 2665-7406 E-ISSN: 2737-8586

وفي ضوء هذه الدراسة، عندما تقوم الدولة "باعتبارها قوة مُنظّمة" بالدفع بسياسة لغوية معينة والترويج لها باعتبارها ضرورة ملحة لتحقيق مكاسب اجتماعية واقتصادية مثل التعليم والعمل في مجتمع ما، فإن الأفراد باعتبارهم "قوة مُشكّلة" سيرغبون في اكتساب "رأس مال لغوي" يوافق أجندة الدولة بُغية تحقيق المكاسب الاجتماعية والاقتصادية الموعودة، أو التكيف والانسجام مع ضرورات المحيط المجتمعي على أقل تقدير. الأمر الذي سيؤدي إلى عمليات "إعادة إنتاج" مستمرة في الحقول المجتمعية اللغوية والثقافية، وعليه سيصبح اكتساب لغة معينة تلائم أجندات الدولة "منطقا مشتركا" أو *common* sense وسيُسهم في إعادة بناء الهوية الوطنية الجامعة لأفراد المجتمع وإعادة صياغتها.

- **التماثل والتمايز والتباعد**

يؤكد سليمان (***Suleiman****2003*) على الوظيفة الرمزية للغة في صياغة الهوية الوطنية، وذلك بمناقشة بعض الحالات لعمليات أسست من خلالها اللغة (*language construction*) في مجتمعات مختلفة، واستخدام نتاج مثل هذه العمليات كوسيلة لصياغة الهوية وتحديدها في تلك المجتمعات. يستكشف سليمان من خلال هذه المناقشة مظاهر اتباع واحدة أو أكثر من ثلاث عمليات في هذه الصياغة؛ وهي التماثل والتمايز والتباعد. يدل التماثل في هذا السياق على الجهود المبذولة في سبيل استخدام اللغة وسيلة لتحقيق هوية تتقارب مع أو تشبه هوية أطراف قد تكون داخلية أو خارجية ممن يستخدمون نفس اللغة أو نفس النظام الهجائي. ويعد استخدام تركيا للأبجدية اللاتينية إبان تحولها لدولة علمانية خير مثال على هذه العملية؛ إذ سعت الدولة الجديدة بخطى حثيثة لصياغة هوية وطنية تركية تقترب من الهويات الأوروبية وتقتدي بها، وشكل قرار تبني الأبجدية اللاتينية إشارة واضحة لهذا السعي. وعلى العكس من ذلك يدل التمايز على الجهود المتجهة نحو استحداث مظاهر للتمايز والاختلاف عن أحد الأطراف ضمن حدود دولة واحدة. ويعد الوضع الحالي في البوسنة والهرسك مثالا لاستخدام اللغة من قبل الجماعات الإثنية/الدينية المختلفة (الصرب والكروات والمسلمين) للتمايز والاختلاف فيما بينها. حيث تتحدث هذه الجماعات الثلاث لهجات من لغة واحدة بالمعايير اللسانية، إلا أنه قد تم توظيف الاختلافات اللهجية البسيطة جدا بينها وكذلك تبني كل منها لنظام أبجدي مختلف لاعتبار كل منها لغة منفصلة وذلك "لرسم الحدود" بين هويات الجماعات الثلاث. وفيما يخص التباعد، فإنه يركز على إظهار

https://www.linguist.ma
ISSN: 2665-7406 E-ISSN: 2737-8586

أو استحداث جوانب للاختلاف أو للابتعاد عن أطراف خارجية أو عن حقب تاريخية بعينها. ويعتبر تخلي تركيا العلمانية عن الأبجدية العربية مثالا واضحا لهذه العملية حيث أرادت النخبة السياسية في تركيا في حينها الابتعاد عن كل ما يربطها بالعالمين العربي والإسلامي وبإرثها العثماني.

- **اللغة وصياغة الوعي الجمعي**

يركز بورديو (*Bourdieu, (1991), p. 49*) على استخدام التعليم كأحد الوسائل الأساسية لإضفاء صفة المعيارية (أو الرسمية) على لغة بعينها وبالتالي غرس توجه طبيعي لدى الطلاب لرؤية الأمور والإحساس بما حولهم بالطريقة نفسها، وعليه بناء وصياغة الوعي الجمعي للأمة. ويشدد بورديو على "أن المنزلة التي يمنحها النظام التعليمي للغات المختلفة، بمحتوياتها الثقافية، من الأهمية بمكان وذلك لاحتكار هذه المؤسسة لعملية إنتاج المنتجين والمستهلكين (أفراد المجتمع) على نطاق واسع، وبالتالي لعملية إعادة إنتاج "السوق"، والذي من دونه تنعدم القيمة الاجتماعية المرتبطة بالتمكن من لغة ما وكذلك قدرة هذه اللغة على القيام بدور "رأس مال لغوي". يعتبر بورديو الفضاء الاجتماعي بما يحويه من قيم مرتبطة بمكونات مادية أو معنوية سوقًا تتنافس فيها هذه المكونات كما تتنافس البضائع وذلك حسب القيمة التي يضفيها المجتمع على هذه المكونات. فإذا تم "تربية" أفراد المجتمع من خلال النظام التعليمي، جيلا بعد جيل، على إضفاء قيمة عالية لأحد هذه المكونات، كاللغة الإنجليزية مثلا، فإن اللغة الإنجليزية ستكتسب قيمة اجتماعية عالية في المجتمع/ السوق وستحافظ عليها. وعليه يمكننا أن نستنتج أن تهميش لغة ما في النظام التعليمي يضفي قيمة اجتماعية منخفضة لهذه اللغة.

- **المواطنة المرنة**

ناقش كانا *Kanna (2011, p. 32)* الطرائق التي تهيئ بها دول الخليج العربي مواطنيها للتكيف مع ضغوط السوق العالمية المتزايدة. ووفقًا لما ذهب إليه، فإن بعض الحكومات الخليجية اجتهدت في تبني أجندات "نيوليبرالية" لبناء اقتصادات منفتحة عالميًّا، بيد أن تبني مثل هذه الأجندات مُزج باعتناق أطروحات تعزيز الأصالة الثقافية الخليجية. الأمر الذي أفضى إلى إعادة إنتاج نوع من "الليبرالية الجديدة المعرّبة" أو "*Arabized neoliberalism*". ونجم عن مثل هذا "المزج"، إعادة صياغة هوية

https://www.linguist.ma
ISSN: 2665-7406 E-ISSN: 2737-8586

شعوب المنطقة وفقًا لما أطلق عليه مصطلح *flexible citizens* أو "المواطنين المرنين". هؤلاء "المواطنون المرنون" في دول الخليج العربي، لا يُعرضون عن الهوية الإسلامية والعربية؛ بل يقاربونها بطريقة قد تختلف عن أقرانهم من المحافظين. هم يفعلون ذلك طوعًا ونُصرةً للحداثة وتلبيةً لنداء الدولة لضرورة بناء مجتمعات تعددية وتقدمية تُسهم في ازدهار السوق *(Kanna, 2011)*.

3. المناقشة والتحليل

سنسعى بناءً على الإطار النظري الذي نوقش آنفًا، إلى فحصِ ارتباط التخطيط اللغوي في التعليم وتحليله، والذي شهدته المؤسسات التعليمية الحكومية في قطر، انطلاقا من مساعي الدولة لإعادة صياغة الهوية الوطنية، لتلائم أطروحات الانفتاح الثقافي والتميز الإقليمي وبناء اقتصاد معرفي. ونستدل على ذلك بنتائج مسح الهوية الوطنية الذي أجراه معهد البحوث الاقتصادية والاجتماعية في جامعة قطر (*SESRI 2018*). يتمثل هدف المسح المذكور في تحديد مكونات الهوية الوطنية في قطر والتعرف على محدِداتها. ووفقاً لندوة أقيمت في جامعة قطر للتعريف بنتائج المسح، أجريت مقابلات شخصية باستخدام الحاسب مع 1.226 من القطريين البالغين الذين يعيشون في قطر. وتضمن إطار العينة جميع الوحدات السكنية في الدولة، وبلغت نسبة الاستجابة في هذا المسح 53٪ وشكل نسبة الخطأ في العينة +/- 3.4٪ كحد أقصى، وأخذ بعين الاعتبار تأثيرات تصميم العينة (الوزن والطبقية) عند احتساب نسبة الخطأ.

نُشير في السطور القادمة إلى بعض الطرائق التي نعتقد أنه وظفت من خلالها السياسات اللغوية في التعليم من أجل إعادة بناء الهوية الوطنية القطرية، ومنها:

1. تكريس انفصال الأدوار المنوطة باللغة الإنجليزية كلغة عالمية مرتبطة بمنافع سياسية وأرباح اقتصادية من جهة، واللغة العربية الفصحى كلغة ماضوية أو أدبية في أحسن الأحوال، وإن كانت دستورية، من جهة أخرى.
2. إعادة صياغة وعي جمعي جديد يرتكز على تاريخ الدولة القطْرية ولهجتها المحكية بمعزل عن محيطها العربي وعن لغتها المعيارية ـ الفصحى.

https://www.linguist.ma
ISSN: 2665-7406 E-ISSN: 2737-8586

وفيما يلي مناقشة للنقطتين أعلاه في ضوء الإطار النظري المقدم آنفًا. من جهة، جاء مرسوم اعتماد اللغة الإنجليزية باعتبارها لغة رسمية للتعليم في قطر عام 2002، في وقت انتزعت فيه هذه اللغة صدارة المشهد اللغوي العالمي، فأضحت الإنجليزية إحدى متطلبات سوق العمل العالمي والمحلي. واستمرت اللغة الإنجليزية لغة التعليم الرسمي في قطر لعقد من الزمن، جرى خلاله التسويق لـ"نفعية" هذه اللغة. وفي هذا الصدد، تبيّن وزارة التعليم والتعليم العالي، في موقعها الالكتروني، أن معايير اللغة الإنجليزية في المدارس الحكومية القطرية تهدف إلى "تمكين الطلاب من تنمية مهارات هذه اللغة إلى المستوى المطلوب للمنافسة في سوق العمل والالتحاق بالتعليم العالي، حيث تُعتبر اللغة الإنجليزية وسيلة الاتصال أو التعليم، وتركز المعايير أساسًا على الجانب الوظيفي" (موقع وزارة التعليم والتعليم العالي بدولة قطر). تلح الكلمات التي تحتها خط على النفعية وطلب الجدوى المادية وقضاء المآرب من خلال اللغة الإنجليزية. جاءت هذه الكلمات لمؤازرة توجهات الدولة لبناء اقتصاد معرفي وللتنافس في الأسواق العالمية. ومما يحسن الاستشهاد به هنا، للتدليل على هذه النظرة "النفعية" للغة الإنجليزية، قول الأمير الوالد، الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني: "**أظن أن التعليم الجيد سيُمكن القطريين من إيجاد فرص عمل. ولهذا نحن ندفع نحو التعليم الجيد. ومن أجل هذا، استضفنا جامعات أمريكية... غير أننا نناقش وضع اللغة العربية كذلك، وهل ستندثر أم لا. في الواقع نحن نعتز بلغتنا وبثقافتنا. بيد أنه في بعض الأحيان، يتوجب تعلم اللغة الإنجليزية لمن يرغب بالالتحاق بهذه الجامعات خاصة من طلاب المرحلة الثانوية**" (الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، الفاينانشل تايمز، 24 أكتوبر 2010).

ومن جهة أخرى، ففي الوقت الذي اعتُمدت فيه اللغة الإنجليزية لغة رسمية في التعليم بدعوى "نفعيتها"، تبنت الدولة ممارسات لغوية تهدف إلى تعزيز اللهجة المحكية، مما يُعرف في علم السياسة والتخطيط اللغوي بالتوحيد القياسي/ المعيرة أو "*standardization*"، والذي يتم من خلاله ترقية لغة أو لهجة معينة وتعزيز مكانتها في مجتمع ما بُغية إحيائها (*Shohamy, 2006*). وفي العادة ينطوي التوحيد القياسي على إضفاء صفة "الفوقية" على لهجة ما وترويجها في المجتمع على أنها "أفضل" شكل منطوق للغة كما أشارت هورنبرغر *Hornberger* (*2002*). على أرض الواقع، تضمن التوحيد القياسي اللغوي في قطر ممارسات مثل إحياء مفردات غير متداولة من العامية واستخدامها في تسمية الشركات

https://www.linguist.ma
ISSN: 2665-7406 E-ISSN: 2737-8586

والمؤسسات الجديدة، **كبروة وكروة واسبيتار وفزعة ولخويا** وغيرها، عوضًا عن استخدام مقابلها من مفردات العربية الفصحى والتي كانت قد أصبحت جزءًا من اللهجة القطرية المحكية. صاحب هذا التوحيد القياسي، ترويج رسمي للمنطوق المحكي والعامي في كتابة أسماء بعض الأحياء والشوارع (اسلطة، ارميلة، لوسيل، لعبيب وغيرها). ويرى علماء حقل السياسة والتخطيط اللغوي أن التوجه نحو التوحيد اللغوي القياسي في مجتمع ما، يدُل على توظيف اللهجة "المُختارة" أو "المنتقاة" للعمل كـ "*Proxy*" أو "وكيل" لمناقشة قضايا الهوية والتأكيد عليها من قبل الدولة.

في ضوء ما سبق، نجادل أن تنامي الدور المنوط باللغة الإنجليزية في البلاد من جهة، والترويج للهجة المحلية من جهة أخرى، توجهان يقعان ضمن استراتيجيتي "التماثل" و"التمايز". فتعزيز دور اللغة الإنجليزية في مختلف مناحي الحياة في البلاد يقع ضمن نطاق توظيف هذه اللغة لتحقيق هوية تتماثل مع الهويات المندرجة تحت الدائرة الانجلوفونية وتتشابه معها، سواء بحجة الاندماج مع العولمة أو تطوير اقتصاد "قائم على المعرفة" أو للانخراط بعالم التكنولوجيا والأعمال. بينما يمكن قراءة عملية إحياء بعض مفردات اللهجة المحكية وتعزيزها واستخدام المفردات العامية في الكتابة، عوضًا عن الفصحى، كميكانيزم تمايزي في وجه اللهجات العربية الأخرى والتي يزيد عدد متحدثيها في المجتمع القطري عن متحدثي اللهجة المحلية. في هذه الحالة، وُظف استخدام العامية القطرية كاستراتيجية للتمايز والاختلاف عن الأعداد المتزايدة في البلاد من المتحدثين باللهجات العربية الأخرى، الأمر الذي ينتج عنه بالضرورة الاختلاف أيضا عن المحيط العربي خارج الحدود القطرية. فاستخدام العامية في مجالات كانت مخصصة للفصحى قلّص من "مساحة المشترك" مع الآخر العربي، ورسخ لهوية قطرية متفردة، مما يجعل الأمر يقع تحت نطاق "التباعد"، والذي سبق تعريفه في المقدمة. وقد يقول قائل إنه من الممكن اعتبار ظاهرة التوسع في استخدام العامية والمحلية كميكانيزم دفاعي في وجه العولمة كما يحدث في بعض المجتمعات. إلا أن الفرق هنا أنه في تلك المجتمعات، يكون التوجه نحو العامية والمحلية فيها مدفوعًا من جانب شعبي وبشكل تلقائي، ولا يكون مدفوعًا من قبل الحكومات. وواقع الأحداث في الحالة قيد الدراسة لا يشير إلى دور شعبي تلقائي في هذا الأمر. كما أنه لا يصح منطقيًا أن تدفع الحكومة المجتمع نحو العولمة (كما هو واضح من الخطابات الرسمية) وتقوم بنفس الوقت بالعمل بشكل واع على مقاومته.

https://www.linguist.ma
ISSN: 2665-7406 E-ISSN: 2737-8586

ولعل ما سبق ذكره، انعكس على نتائج مسح الهوية الوطنية (*SESRI, 2018*). ففي سؤال عن مدى تشابه الهوية القطرية مع الخليجية والعربية والإسلامية، جاء تصويت المشاركين في مصلحة الهوية الإسلامية أولًا (93٪)، ومن ثم الهوية الخليجية (88٪)، وأخيرًا الهوية العربية والتي اتفق 30٪ من المشاركين على اختلافها عن الهوية القطرية. أما في سؤال عن مدى تعلق المواطنين بكل من قطر، ودول الخليج، والعالم العربي، والعالم الإسلامي، والقبيلة أو العائلة، فقد جاء العالم العربي في المنزلة قبل الأخيرة من حيث تعلق المواطنين القطريين به (54٪). وقد يجادل البعض بأن هذه النتائج هي انعكاس للحصار المفروض على البلاد من قبل بعض دول الجوار العربية، أو بسبب انحسار الانتماء القومي العربي الوحدوي بين الدول العربية في السنوات الأخيرة، إلا أننا نجادل بأنه حتى وإن سلّمنا ببعض التأثير لظروف الحصار ولتراجع مشاعر القومية العربية على هذه الأرقام، إلا أن هذه النتائج في مجملها ليست وليدة اليوم؛ بل هي ناتجة عن التغييرات التي شهدها المجتمع القطري خلال ما يقارب عقدين من الزمن، والتي صبت في مجملها في مشروع إعادة صياغة هوية وطنية ذات انتماء تحده الجغرافيا السياسية في مقابل تقلص الانتماء للمحيط العربي. ونُذكر أننا هنا معنيون بالجانب اللغوي، ونجادل أن الدولة اجتهدت في إعادة صياغة هوية متوافقة مع معطيات العولمة، وذلك باعتماد اللغة الإنجليزية وتسويقها في مؤسساتها التعليمية، الأمر الذي حقق لها شيئًا من التفرد الخليجي (انظر: *Peterson, 2006*)، وفي ذات الوقت، جعلت الهوية القطرية متمايزة عن الهوية العربية، وذلك بتوظيف اللهجة المحلية لإظهار اختلافها عن المحيط العربي والتميز عنه.

هذا التمايز والتباعد عن المحيط العربي والتماثل مع العولمة ومع من يُمثلها من دول الشمال المتقدم الناطقة بالإنجليزية، كان على حساب العربية الفصحى. فتأثير تنامي الدور المنوط بالإنجليزية في البلاد من جهة، والترويج للهجة المحلية من جهة أخرى أثر على القيمة الاجتماعية للغة العربية الفصحى. وبطبيعة الحال، لم يقتصر هذا التأثير على الدور الرمزي (المقصود بالدور الرمزي للغة هو قيمتها المعنوية في نظر أفراد المجتمع) للغة العربية؛ بل تعداه إلى الدور الوظيفي (دور اللغة كأداة تواصل) الفعلي. فإقامة الفعاليات العامة باللغة الإنجليزية كان على حساب المساحة المخصصة للفصحى، والإصرار على تحلي القطريين بمهارات لغوية عالية في اللغة الإنجليزية دون الاكتراث بمدى إتقان العربية الفصحى قد أضر بالأخيرة؛ إذ

https://www.linguist.ma
ISSN: 2665-7406 E-ISSN: 2737-8586

لم يعد التمكن من العربية المعيارية ضرورة. وكما أن اعتماد اللغة الإنجليزية في التعليم سلب اللغة العربية قيمتها بشكل تلقائي من الناحية الرمزية، فقد قلص من الناحية الفعلية فرص تعلم العربية إلى الحصة المخصصة لتدريسها كلغة، بعد أن كان الطالب، بالإضافة إلى حصص اللغة، يتعلمها بشكل غير مباشر، من خلال جميع مواضيع المنهج الدراسي.

الجدير بالذكر أن وثيقة "السياسة التعليمية لدولة قطر" والمعروفة بـ"السياسة التعليمية الأولى" والخاصة بالعقود السابقة لبداية الألفية الثالثة لم تشر إلى أي دور للغة الإنجليزية كأحد المهارات المستهدفة في إعداد الملتحقين بالتعليم الحكومي في البلاد، على الرغم من أن هذه الوثيقة اعتبرت "الانفتاح على العالم الخارجي" أحد الملامح الرئيسية للدولة. في حين ركزت الوثيقة على دور التعليم في تأصيل انتماء "البلاد إلى العروبة" ليس فقط كلغة؛ بل وأيضا "كفكر وثقافة وحضارة وتاريخ". وقد نص البند الرابع للأهداف العامة للتعليم في ذات الوثيقة على "تنمية الانتماءات الصحيحة للمواطن القطري وهي انتماءات قطرية خليجية عربية إسلامية إنسانية" (ص61).

ومن نافلة القول هنا الإشارة إلى أن كل ما سبق تطلب صياغة وعي جمعي جديد للقطريين يؤمن بأهمية اللغة الإنجليزية وتميز اللهجة القطرية، وهو الأمر الذي عكفت عليه أجهزة الدولة وخاصة المؤسسات التعليمية، كما نبين في الأسطر القادمة.

تُشير نتائج مسح الهوية الوطنية (SESRI, 2018) إلى الأهمية الجوهرية التي يُضفيها المجتمع القطري لدور التعليم كمؤسسة ومناهج في مسألة تأكيد الهوية؛ إذ أفضت نتائج المسح إلى وعي القطريين بدور المدرسة الرئيس في تعزيز الهوية الوطنية والمحافظة عليها. فقد أجمع 94.3٪ من المشاركين على أهمية دور المدرسة، فيما أكد 88.5٪ منهم على أهمية دور الجامعات بهذا الصدد. وهنا نعود لفكرة صياغة الوعي الجمعي التي جاء بها بورديو (1991)، ونرى أن اعتماد اللغة الإنجليزية كلغة للتعليم في قطر، أضفى صفة المعيارية والرسمية على هذه اللغة في البلاد، مما غرس/كرس توجها طبيعيا لدى الطلاب لرؤية الأمور والإحساس بما حولهم بطريقة تعلي من شأن هذه اللغة باعتبارها "قيمة مُجتمعية" أو "رأس مال لغوي"؛ إذ يُفضي التمكن منها إلى تعزيز فرص الالتحاق بالتعليم العالي ومن ثم فرص الحصول على

https://www.linguist.ma
ISSN: 2665-7406 E-ISSN: 2737-8586

وظيفة مرموقة. ولأن النظام التعليمي يحتكر تقريبًا عملية "إنتاج المواطنين"، فمن شأن التوجهات التي يغرسها من خلال المدارس والجامعات أن تسود في المجتمع خلال فترة وجيزة. فإذا تمت "تربية" أفراد المجتمع، من خلال النظام التعليمي على إضفاء قيمة عالية للغة ما، فإن هذه اللغة ستكتسب وتحافظ على قيمة مجتمعية عالية في المجتمع والسوق. وفي المقابل فإن تهميش لغة ما في النظام التعليمي يسلبُها قيمتَها المجتمعية. وفي الحالة القطرية، تم تأسيس وصياغة وعي جمعي لغوي جديد "للشعب" يتسم بأنه أكثر قبولًا للغة الإنجليزية وأقل ارتباطًا باللغة العربية الفصحى، وتؤيد نتائج مسح الهوية القطرية (SESRI, 2018) هذا بشكلٍ واضح، حيث وافق ما نسبته 35٪ من القطريين على أنه ليس للغة علاقة بالهوية، وأكد ما نسبته 38٪ على أن انتشار اللغة الإنجليزية لا يشكل خطرًا على اللغة العربية، هذا بالإضافة إلى أن ما نسبته 63٪ وافق على أن المدارس الأجنبية لا تشكل خطرًا على الهوية الوطنية. بمقارنة هذه النسب بنسبة من وافق على أن استخدام الإنجليزية من قبل الجهات الحكومية والخاصة يشكل تهديدا للثقافة **العربية في قطر وهي 74٪ من 861 طالب،** ممن شملهم بحث مسحي أجري في 2008 في جامعة قطر (*Mustafawi, Shaaban, Khwaileh, & Ata* 2021)، حين كان مشروع تعميم اللغة الإنجليزية في بداياته، يتبين لنا تأثير العملية المستمرة لإعادة صياغة الوعي الجمعي للمجتمع.

وتوضح نتائج مسح الهوية الوطنية (*SESRI, 2018*) كذلك أن "المواطنة المرنة" مصطلح ينطبق على القطريين الذين تدفع بهم السياسات الرسمية إلى المشاركة الفاعلة في المجتمع العالمي؛ إذ إن قطر اليوم هي وطن تتعدد فيه الثقافات واللغات، مما يخلق بيئة مُعقدة ومختلطة للفرد القطري، اجتماعيًا وثقافيًا ولغويًا ـ فقد أجبرت الوتيرة السريعة للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية في البلاد كثير من القطريين على تبديل طرقهم "الذاتية" في التمثيل الثقافي والفكري، الأمر الذي أدى إلى تغير "قواعد اللعبة" من المنظور الاجتماعي اللغوي. فأضحت اللغة الإنجليزية هي المكان الذي تتلاقى فيه الطموحات الحكومية في التنافس الاقتصادي مع طموحات الأفراد في تحقيق مساعي الدولة. من خلال كونهم "مواطنين مرنين" أضحى القطريون ومن غير قصد يولون أهمية أكبر للفرد العالمي الناطق باللغة الإنجليزية بدلًا من الفرد المحلي الناطق باللغة العربية. نرى هذا بجلاء في نتائج مسح الهوية الوطنية (*SESRI, 2018*)، حيث فضّل

https://www.linguist.ma
ISSN: 2665-7406 E-ISSN: 2737-8586

86٪ من المشاركين أن يتعلم أبناؤهم باللغة الإنجليزية. هذا وأشار ما نسبته 78٪ من المشاركين إلى أن الانفتاح على الثقافات الأخرى يُعزز من الهوية الوطنية القطرية.

4. دروس مستفادة من تجربة سنغافورة

فيما يلي، نستشهد بتجربة سنغافورة في صياغة هوية وطنية متفردة بالارتكاز إلى التخطيط اللغوي في التعليم. نجادل أن التجربة السنغافورية جديرة بالتأمل نظرًا إلى وجود أوجه تشابه بين بعض معطياتها والحالة القطرية وعليه فإننا نُشير إلى إمكانية الاستفادة من الدروس التي يمكن استخلاصها حول دور التخطيط اللغوي في المنظومة التعليمية في إعادة تشكيل الفرد.

سنغافورة دولة صغيرة لا تزيد مساحتها عن 588 كلم مربع إلا أن مواطنيها يتنوعون بين أغلبية من أصول صينية (74٪) تليها نسبة كبيرة من أصول ملاوية (13.4٪) وأقلية من أصول هندية (9٪)، بالإضافة إلى نسبة ضئيلة من أصول أخرى (*Leong, 2016*). قامت الحكومة منذ الاستقلال في *1966* بالتركيز، بشكل أساسي، على تحقيق التنمية الاقتصادية والرخاء للشعب، وتوظيف النظام التعليمي والإسكان الحكومي والخدمة الوطنية وحملات التوعية الدورية للوصول لهذا الهدف. وأنشئت العديد من المجالس الإدارية لتطبيق مختلف الخطط التنموية سواء تلك المتعلقة بالجوانب الاقتصادية أو الاجتماعية. كما سعت الحكومة إلى توطيد علاقات الصداقة مع أطراف متعددة دولياً. إلا أن التخطيط اللغوي كان وما زال مكونا أساسيا لاستراتيجية الدولة لصياغة هوية سنغافورية متفردة. ففي عام 1966 تم تبني اللغة الإنجليزية كلغة ثانية إجبارية في جميع مدارس الدولة بالإضافة للغة الأم لكل طالب، إلا أنه خلال فترة وجيزة صارت المدارس جميعها تعلم بالإنجليزية كلغة أولى؛ أي أن المحتوى التعليمي لجميع المناهج صار يدرس بالإنجليزية، وصار استخدام اللغات الأم محصورا في حصص تدريس هذه اللغات. تم الترويج للإنجليزية على أنها لغة التكنولوجيا وقطاع الأعمال والتنمية الاقتصادية. وركزت القيادة على أهمية ثنائية اللغة في التعليم وذلك كجزء لا يتجزأ من هوية المواطن السنغافوري، وأنفق بسخاء على التعليم *(Quah, 1977 Ortmann 2009 Leong2016,*. لاحظت الحكومة في أواخر السبعينيات من القرن العشرين أن الشباب السنغافوري، وبتأثير من تلقي التعليم

https://www.linguist.ma
ISSN: 2665-7406 E-ISSN: 2737-8586

باللغة الإنجليزية، قد فقد هويته الآسيوية، وتشرّب أساليب الحياة الغربية وتبنى منظورا فرديا/ ذتيا للحياة. لمقاومة هذه الظاهرة، قامت الحكومة بتطبيق سياسة لغوية في التعليم عُرفت "بسياسة معرفة اللغة الإنجليزية"؛ أي تعلم الإنجليزية كأداة تواصل وتعلم اللغة الأم كلغة ثقافة، وذلك لربط الطلاب بتقاليد جذورهم الإثنية والثقافية. إلا أن نتائج التعليم ثنائي اللغة القائم على التعليم بالإنجليزية كلغة أولى لم يأت بالنتائج المرجوة. فقد أشارت إحدى التقارير (1978) مثلًا، إلى أن 25٪ على الأقل من طلاب الصف السادس لم يستطيعوا القراءة والكتابة. ونهاية تسعينيات القرن الماضي بدا واضحا أن سياسة "معرفة اللغة الإنجليزية" لم تفلح. فقد تدنت معايير اللغة الإنجليزية لزيادة انتشار استخدام اللغة الهجينة المسماة "سينجليش"، والتي يرى فيها الكثير من المواطنين اللغة التي تعبر عن هويتهم. كما أنه لم تتوفر لمعظم الطلاب فرص ممارسة اللغة الإنجليزية خارج نطاق المدرسة، مما أثر سلبا على اكتسابهم لهذه اللغة. هذا بالإضافة إلى تأثر استيعابهم للمحتوى؛ لأن هذا المحتوى قُدم لهم بلغة لا يجيدونها. وفي نفس الوقت تدنت مستويات الطلاب في اللغات الأم وذلك لضيق الوقت المخصص لتعليمها في مقابل التركيز المتزايد على تعلم الإنجليزية، وكذلك بسبب تدني كفاءة المعلمين. وبسبب القيمة الاجتماعية واللغوية المتزايدة والمرتبطة بالتمكن من اللغة الإنجليزية، وتدني القيمة اللغوية المرتبطة باللغات الأم واقتصارها على قيمة رمزية، زادت نسبة الأسر التي صارت تستخدم الإنجليزية للتواصل مع أطفالها، مما زاد من تدني إتقان أبناء الأجيال الجديدة من لغاتهم الأم. واكتسحت الإنجليزية مجالات كانت مقتصرة على اللغات الأم. وفي نفس الوقت اتسعت الفجوة بين متحدثي الإنجليزية وغيرهم من المواطنين وذلك من حيث فرص الترقي في التعليم وفي العمل. وفي ظل هذه المعطيات انخفضت الدافعية لدى الأجيال الجديدة لتعلم اللغة الأم. باختصار، فشلت سياسة "معرفة اللغة الإنجليزية" القائمة على محوري تعلم الإنجليزية كلغة للعلم والتطور وتعلم اللغة الأم للحفاظ على القيم الثقافية والتقاليد، بسبب القيمة اللغوية العالية للإنجليزية (*Leong, 2016*) مقابل القيمة المنخفضة للغة الأم.

ويؤكد ليونغ *Leong (2016)* وهو بصدد اقتراح الحلول لهذه المعضلة، أنه لكي تعطي سياسة الثنائية اللغوية ثمارها المبتغاة يلزم الأخذ بالاعتبار مستويين لتطبيق هذه السياسة، مستوى ماكرو/كلي، وهو المستوى المطبق بالفعل، ويشمل سن القوانين واتخاذ القرارات على مستوى القيادات، ومستوى

https://www.linguist.ma
ISSN: 2665-7406 E-ISSN: 2737-8586

مايكرو/ جزئي، والذي يولي اهتماما إلى نظريات اكتساب اللغة والحفاظ عليها واستخدامها، وللبيئة والسياق. كما يلزم فحص دافعية الطلاب لتعلم اللغات وجودة العملية التعليمية في الصف الدراسي. وهناك ضرورة لاستقطاب المعلمين من ثنائيي اللغة. كما يتوجب على القائمين على التعليم التأكد من قيام المدارس بتقديم الدعم الكافي لتعليم اللغات الأم. من المهم أيضا العمل على زيادة الوعي لدى الأهالي بضرورة المحافظة على اللغة الأم (*Leong, 2016*). ومن جانب آخر، على السلطات أن توفر للمواطنين فرصة للمشاركة في صياغة هويتهم؛ إذ نرى أن المواطنين العاديين في سنغافورة قاموا بتطوير أفكارهم الخاصة عن الهوية الوطنية للبلاد، والتي تتعارض أحيانا مع جهود القيادة لبناء الأمة السنغافورية، مما يشكل نوعا من المعارضة غير الظاهرة. الكثير من المواطنين يطالبون بمشاركة أكبر في مناقشة وتحديد ماهية الهوية السنغافورية، الأمر الذي يؤكد صعوبة صياغة هوية وطنية مدنية مستدامة بشكل استبدادي. فمثلا، بدأت اللغة الهجينة "سينجليش" تكتسب أهمية متزايدة كرمز لهوية المجتمع وتماسكه، وقد قام المواطنون باستخدامها لأنها في نظرهم أكثر سماتهم الوطنية وضوحا، فهي مزيج من مكونات من مختلف اللغات الإثنية في البلاد بالإضافة إلى بعض من الانجليزية. إلا أن الحكومة حاربت استخدام هذه اللغة وتروج عوضا عن ذلك للإنجليزية لأنها لغة التكنولوجيا وقطاع الأعمال، بينما الأولى تتعارض مع الخطط التنموية للبلاد بما فيها عولمة اقتصاد سنغافورة. وتعد الشبكة العنكبوتية، في الوقت الحالي، أهم الفضاءات التي يناقش فيها المواطنون الهوية السنغافورية وصياغتها (*Ortmann, 2009*).

يظهر تشابه واضح بين الحالة السنغافورية والحالة القطرية من حيث المستوى الذي استند إليه اتخاذ القرارات اللغوية، والإجراءات المستخدمة في صياغة الهوية الوطنية "اللغوية" ودوافعها، واللغة المتبناة للترويج لها وتفاعل المجتمع مع هذه الإجراءات ورد فعله تجاهها. كما يوجد تشابه يصل إلى حد التطابق فيما يخص إخفاق مشروع ثنائية اللغة على الرغم من استمراره في السياق السنغافوري لعقود طويلة. يجدر بنا والحالة هذه الأخذ بعين الاعتبار خلاصة الأبحاث التي تناولت أسباب عدم تحقيق السياسات اللغوية في سنغافورة لأهدافها كما بينها الباحثون، والتي نرى أنها تكاد تنطبق على الحالة القطرية (ويمكن للقارئ الاطلاع على أسباب اخفاق التجربة اللغوية القطرية من خلال *Mustafawi & Shaaban, 2019*).

https://www.linguist.ma
ISSN: 2665-7406 E-ISSN: 2737-8586

5.الخاتمة

سعت هذه الدراسة إلى تقديم بحث سوسيولساني، يُفضي إلى فحص ارتباط التخطيط اللغوي في التعليم وتحليله، والذي شهدته المؤسسات التربوية الحكومية في قطر، بمساع الدولة القطرية في إعادة صياغة الهوية الوطنية، لتلائم أجندات الانفتاح الثقافي والتميز الإقليمي وبناء اقتصاد معرفي. قدمنا إطارًا نظريًا لفهم التحولات اللغوية في قطر ورصد علاقتها بإعادة صياغة الهوية الوطنية، ومن ثم استعنا بنتائج مسح الهوية الوطنية (SESRI, 2018)، لنُدلل على تطبيقات المفاهيم النظرية في السياق القطري. دفعتنا نتائج المسح للاعتقاد بأن جهودا كبيرة دفعت، وبالأخص في المؤسسات التعليمية ومن خلال سياساتها اللغوية، باتجاه تشكيل مواطن قطري "عالمي" و"مرن"، يولي أهمية للغة الإنجليزية، لغة السوق والاقتصاد العالمي، كما يتمايز ويتباعد عن محيطه العربي بلهجته المحكية. واستشهدنا بالتجربة السنغافورية، والتي نجادل بأنها مشابهة للحالة القطرية، وخلصنا إلى ضرورة الاستفادة من هذه التجربة.

نختم ورقتنا هذه بنتائج المسح السنوي الخامس بمؤسسة *ASTERTELLERM ASDA'A BURSON* العربية للشباب (*AYS: https://www.gulf-times.com/story/355060/Young-Qataris-more-proud-of-their-national-identit* 2013). قام هذا المسح بعقد 3000 مُقابلة مع شباب من مختلف دول الوطن العربي تتراوح أعمارهم ما بين 18 و24 عامًا، لسؤالهم عن مدى اعتزازهم بهويتهم القُطرية ومدى ثقتهم بقدرة حكوماتهم على تحضيرهم للمنافسة العالمية. صوت 88٪ من الشباب القطري الذي شملته العينة بأنه فخور بهويته القُطرية، وأنه مسرور بتوجه حكومة بلاده، ووافق 60٪ منهم على العبارة التالية: "أشعر أن وطني قادر على التنافس عالميًا" أو *"I feel my country can compete on the world stage"* مقارنةً بـ 54٪ من أقرانهم من العرب الآخرين الذين وافقوا على هذه العبارة.

نسوق هذه النتائج هنا للتدليل على ثقة المواطنين القطريين وخصوصًا الشباب منهم بالحكومة القطرية وإنجازاتها. بيد أننا في المقابل، نرى أن مثل هذه الثقة جديرة بأن تُقابَل بالسماح بدور أكبر للمواطنين في صناعة القرارات ذات العلاقة بالسياسات اللغوية في الدولة من جهة، وبمزيد من العناية بالتخطيط

https://www.linguist.ma
ISSN: 2665-7406 E-ISSN: 2737-8586

والتجويد من جهة أخرى، وذلك بناءً على المعطيات المستمرة في التغير محليًا وعالميًا. والحقيقة أن دراسات متتالية من قبل ذوي الاختصاص قد نادت بضرورة تكريس دور أكبر للأفراد، وبالأخص من أصحاب المصلحة من خارج المنظومة الرسمية لصناعة القرار (انظر هورنبرغر *Hornberger, 2006*)، في عملية التخطيط اللغوي، إذ إنه يلزم توفر نطاق واسع من وجهات النظر وذلك تجنبا لإغفال عوامل مؤثرة تأثيرا حيويا في هذه العملية (*Spolensky, 2004*). وإن كنا نتفق مع هذه الدراسات إلا أننا نرى أن الأهم من تحقيق قدر أكبر من المشاركة في صناعة قرارات من هذا النوع هو أن يستند التخطيط اللغوي في الدولة بشكل عام وفي التعليم بشكل خاص إلى دراسات مستفيضة وإجراءات منضبطة، منبثقة من علوم السياسات اللغوية وأدواتها، وذلك تحقيقًا للأهداف المرجوة.

https://www.linguist.ma
ISSN: 2665-7406 E-ISSN: 2737-8586

المراجع العربية

- السياسة التعليمية لدولة قطر. وزارة التربية والتعليم.
- أوريد، حسن، (2011). الموريسكي، ترجمة عبد الكريم الجويطي، دار أبي رقراق للنشر: الرباط.
- عباس، محمود، (23 سبتمبر 2011). خطاب المطالبة بقيام الدولة الفلسطينية، الجمعية العامة للأمم المتحدة.
- معلوف، أمين، (2011). الهويات القاتلة، ترجمة نهلة بيضون، دار الفارابي، بيروت.

المراجع الأجنبية

- Alkhateeb, H. (2015). The Impact of Neoliberalism on Qatar's Language Policy and Language Planning: Constructing a New Hybrid National Identity or Maintaining a National Arabic Identity? University College of London, London.
- Bourdieu, P. (1991). Language and Symbolic Power. Cambridge: Harvard University Press.
- Edwards, J. (1988). Language, society and identity. Oxford: Basil Blackwell.
- Gunter, M. (2004). The Kurdish Question in Perspective. World Affairs, 166. 4, 197-205.
- Hobsbawm, E. (1999). Inventing Traditions. In E. Hobsbawm & T. Ranger, T. (eds). The inventing of traditions. (1-14). Cambridge: Cambridge University Press.
- Hornberger, N. H. (2002). Multilingual language policies and the continuation of biliteracy: An ecological approach. Language Policy, 1.1, 27-51.
- _____. (2006) Frameworks and models in language policy and planning. In Thomas Ricento (ed.) An Introduction to Language Policy: Theory and Method (24-41). Oxford: Blackwell Publishing.
- Jones, L. & Smith, A. (2001). Individual and Societal Bases of National Identity: A Comparative Multi-Level Analysis. European Sociological Review, 17.2, 103-118.
- Kanna, A. (2011) Dubai: The city as corporation. Minneapolis: University of Minneapolis Press.

https://www.linguist.ma
ISSN: 2665-7406 E-ISSN: 2737-8586

- Krejci, J. & Velimsky, V. (1981). Ethnic and Political Nations in Europe. London: Croom Helm.
- Leong, C. (2016). Singapore's English-Knowing Bilingual Policy: A critical Evaluation. In Robert Kirkpatrick (Ed.), English Language Education Policy in Asia (265-280). New York, NY: Springer International Publishing.
- Mustafawi, E. & Shaaban, K. (2019). Language Policies in Qatar: From Local to Global Then Back to Local. Language Policy 18.2, 209–242.
- Mustafawi, E., Shaaban, K., Khwaileh, T., & Ata, K. (2021). Perceptions and attitudes of Qatar University students regarding the utility of Arabic and English in communication and education in Qatar. Language Policy. https://doi.org/10.1007/s10993-021-09590-4
- Ortmann, S. (2009). Singapore: The Politics of Inventing National Identity. Journal of Current Southeast Asian Affairs, 28, 4, 23-46.
- Peterson, J. E. (2006). Qatar and the World: Branding for a Micro-State. The Middle East Journal, 60.4, 732-748
- Quah, T. (1977). Singapore: Towards a National Identity. Southeast Asian Affairs (207-219).
- Shohamy, E. (2006). Language policy: Hidden agendas and new approaches. London: Routledge.
- Smith, A. (1991). National Identity. London: Penguin Books.
- Spolsky, B. (2004). Language Policy. Cambridge: Cambridge University Press.
- Stalin, J. (1994). The nation. In J. Hutchinson & A. Smith (Eds.). Nationalism. Oxford: Oxford University Press.
- Suleiman, Y. (2003). The Arabic Language and National Identity: A Study in Ideology. Edinburgh: Edinburgh University Press.
- Suleiman, Y. (2013). Arabic in the Fray: Language Ideology and Cultural Politics. Edinburgh: Edinburgh University Press.

https://www.linguist.ma
ISSN: 2665-7406 E-ISSN: 2737-8586

- The Financial Times. Interview Transcript: Qatar's Sheikh Hamad (2010, October 24). Retrieved from http://www.ft.com/cms/s/0/9163abca-df97-11df-bed9-00144feabdc0.html#axzz3DaJQvB2V
- Wodak, R., de Cillia, R., Reisigl, M., Liebhart, K. (1999): The Discursive Construction of National Identity. Edinburgh: University Press.

التقارير

- Qatar National Development Strategy 2011-2016. (2011). Qatar General Secretariat for Development Planning. Retrieved from: http://www.gsdp.gov.qa/gsdp_vision/docs/NDS_EN.pdf
- Qatar's Third Human Development Report. (2012). Expanding the capacities of Qatari youth: Mainstreaming young people in development. Retrieved from: http://www.youthpolicy.org/library/wp-content/uploads/library/2012_Qatar_Human_Development_Report_Eng.pdf
- RAND. (2004). Qatar Policy Institute Report. RAND Corporation.
- SESERI, Qatar University (2018). National Identity Indicator Survey. Retrieved from: http://sesri.qu.edu.qa/research/sesri